### افتتاح المناقشة السنوية رفيعة المستوى للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.. و غوتيريش في آخر كلمة له قبل انتهاء ولايته: لقد طفح الكيل

# ترامب: أدرس التوصل إلى اتفاق مع إيران أو «دفعها إلى الجحيم»

- أمير قطر: الأزمة في منطقتنا نتاج سنوات من التأجيل والحلول غير الواقعية ولانزال مقتنعين بالحل عبر الطرق الديبلوماسية وجوهر ما نشهده هو غياب إقليمي للأمن الجماعي
- ملك الأردن: عندما يتعلق الأمر بإسرائيل تبقى القرارات الدولية حبراً على ورق ومن يشك بأن أزمات منطقتنا تمتد تداعياتها إلى العالم فعليه أن ينظر إلى فواتير الطاقة والغذاء
- أردوغان: أدعو جميع الدول التي لا تعترف حالياً بدولة فلسطين إلى أن تعيد النظر في ذلك والأمم المتحدة أنشئت لصون السلام والأمن لكنها لم تعد قادرة على القيام بدورها

الرئيس الأميركي دونالد ترامب ملقيا كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (أ.ف.ب)

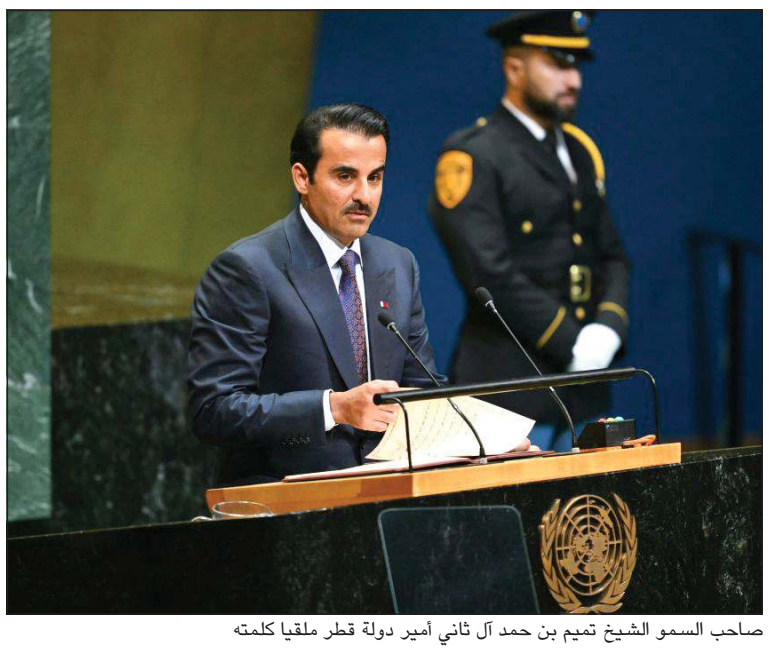
صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ملقيا كلمته

نيويورك ـ وكالات: افتتحت الدورة الحادية والثمانون للجمعية العامة للأمم المتحدة أمس أعمال مناقشتها العامة السنوية رفيعة المستوى، التي يستعرض خلالها قادة الدول أولوياتهم ومواقفهم بشأن القضايا المختلفة.

بدأت أعمال المناقشة العامة تحت شعار «استعادة الثقة، وإدارة التحول: أمم متحدة تفي باحتياجات الجميع» اضافة إلى نحو 170 فعالية بالمقر الدائم للأمم المتحدة في نيويورك التي تتحول خلال هذا الأسبوع إلى أكبر تجمع ديبلوماسي وسياسي في العالم، لمناقشة أهم القضايا والأولويات العالمية التي تشمل السلم والأمن وتغير المناخ إلى الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة. وتوالى على منبر الجلسة كل من رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة خليل الرحمن، ثم الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي عرض التقرير السنوي عن أعمال المنظمة (1/81/A). وكان الرئيس البرازيلي لويس اغناسيو لولا داسيلفا أول المتحدثين كما درجت العادة.

ثم ألقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب كلمة الدولة المضيفة لمقر الأمم المتحدة، حيث أكد أن الولايات المتحدة عادت اليوم أقوى من أي وقت مضى وجيشها هو الأقوى في العالم، مؤكدا أن مستقبلها مشرق جدا واقتصادها موضع حسد العالم. وتطرق إلى الملفات الدولية وعلى رأسها الحرب الايرانية، حيث اعتبر أن «إيران هي الراعي الأول للإرهاب في العالم وأدعوها إلى إبرام صفقة لكن قادتها مستمرون في الرفض».

وقال «بعد أن منحناها كل الفرص قررت التدخل لأضمن أننا لن نواجه كابوسا بعد اليوم». واعتبر أن «إيران كانت المتنمرة في الشرق الأوسط لكنها لم تعد كذلك»، مؤكدا «محونا خلال ضربات جوية في عام 2025 منشآت نووية إيرانية».

وأضاف «عرضت على إيران تعاونا اقتصاديا مقابل إنهاء برنامجها النووي ودعمها للإرهاب لكنها رفضت وذلك خطأ كبير».

وأعرب ترامب عن اعتقاده «أننا سنتوصل إلى صفقة مع إيران مباشرة بعد الانتخابات النصفية»، لكنه أعلن أيضا أنه يدرس الخيار بين التوصل إلى اتفاق مع إيران أو دفعها «إلى الجحيم».

وقال «هل أدفعهم إلى الجحيم من دون أي فرصة للنجاة ومن دون أمل في عظمة مستقبلية أو أجيال مقبلة؟». وأكد أن واشنطن «ستنهي الموضوع مع إيران بطريقة أو بأخرى».

وعرج الرئيس الأميركي على الحرب الروسية ـ الأوكرانية، مشيرا إلى أن التوصل إلى اتفاق بين روسيا وأوكرانيا لإنهاء الحرب قد يكون ممكنا في المستقبل القريب.

وأضاف «نحن نعمل عن كثب مع قادة روسيا وأوكرانيا، ونواصل المساعي لإنهاء الحرب الكارثية. أعتقد أن ذلك سيحدث بشكل أسرع مما يتصور الناس. لقد سئموا هذا الوضع».

وقال «لن نسمح بعد الآن للتهديدات الموجهة ضدنا بأن تجد موطئ قدم في أي مكان بالنصف الغربي من الكرة الأرضية».

وقبل أن يتم توقيع الاتفاق الذي أعلن عنه مع الدنمارك بشأن غرينلاند على هامش الاجتماع أمس، كشف ترامب عن اعتزام واشنطن إنشاء قاعدتين عسكريتين ضخمتين في الجزيرة.

من جهته، أكد الملك عبدالله الثاني ملك الأردن أن «التحديات التي نواجهها حاليا لم تظهر بين عشية وضحاها وما نهمله اليوم يشكل مستقبلنا».

وأكد في كلمته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن حرب إيران أظهرت مدى تأثر الناس خارج المنطقة بتداعيات أزمات الطاقة والغذاء، وقال «من يشك بأن أزمات منطقتنا تمتد تداعياتها إلى العالم فعليه أن ينظر إلى فواتير الطاقة والغذاء»، معتبرا ان الصراعات الممتدة من لبنان إلى اليمن والسودان تعمق المعاناة الإنسانية. وشدد على أن المساءلة تبدأ عندما نسمي الأمور بأسمائها مثل محاولة محو الوجود الفلسطيني وفرض واقع جديد في غزة، لافتا إلى أن «المعتدين في الضفة ليسوا مجرد حفنة من مثيري الشغب بل جزء من سياسة لطرد الفلسطينيين من أرضه». ووصف إخراج الفلسطينيين من منازلهم بالقوة في الضفة الغربية بأنه تهجير قسري، محذرا من ان محاولة محو الوجود الفلسطيني تتم عبر مساري التدمير في غزة والضم الفعلي للأراضي في الضفة.

وانتقد المجتمع الدولي كونه «تعامل مع كل انتهاك إسرائيلي جديد باعتباره مؤقتا»، وأنه «اختار إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدلا من مواجهته». وقال «عندما يتعلق الأمر بإسرائيل تبقى القرارات الدولية حبرا على ورق».

بدوره، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «جميع الدول التي لا تعترف حاليا بدولة فلسطين إلى أن تعيد النظر في ذلك». وقال في كلمته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة «فقدنا خلال 3 سنوات في غزة أكثر من 74 ألف شخص بسبب إرهاب الدولة الإسرائيلية. غزة صارت معسكرا للموت وهي المقبرة الأوسع للأطفال في العالم». وأشار إلى ان الضفة الغربية تعاني من عنف وإرهاب المستوطنين، والمسلمون يحرمون من الوصول إلى مقدساتهم فيها.

وانتقد الأمم المتحدة التي «أنشئت لصون السلام والأمن لكنها لم تعد قادرة على القيام بدورها أو يتم منعها من ذلك».

من ناحيته، قال صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر إن «السبيل إلى حل الخلافات هو الحوار والتفاوض»، مؤكدا أن قطر «ظلت كوسيط موثوق تحذر من أن الزمن لا يحل النزاعات المعلقة بل يضاعف كلفتها».

وأضاف في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن «منطقتنا تمر بإحدى أخطر مراحلها، والأزمة في منطقتنا نتاج لسنوات من التأجيل والحلول غير الواقعية».

وتابع: «لانزال مقتنعين بحل الأزمة في الخليج عبر الطرق الديبلوماسية، ولا يجوز تفويت فرصة الحل الديبلوماسي السلمي».

واعتبر أمير دولة قطر أن «جوهر ما نشهده هو غياب إقليمي للأمن الجماعي يشجع على حل النزاعات بالطرق السلمية، وبالنسبة لنا الحكمة والصلابة وجهان لعملة واحدة».

وكان غوتيريش أكد في آخر خطاب له قبل انتهاء ولايته نهاية العام أن أعظم قوة ليست القدرة على السيطرة، بل قوة بناء مستقبل صالح للجميع.

وقال إن «مستقبلنا المشترك سيتحدد بناء على قدرة البشرية على إدارة القوة بحكمة، من خلال إعمال القانون قبل أن يصبح الإفلات من العقاب أمرا معتادا، وإنهاء الحروب قبل أن تلتهم أجيالا بأكملها، ومعالجة عدم المساواة قبل أن تتصدع المجتمعات، وتسريع العمل المناخي قبل تجاوز نقاط اللاعودة، وحوكمة الذكاء الاصطناعي قبل أن يتحكم فينا».

وأشار إلى أننا نمضي نحو عالم متعدد الأقطاب، وأن هناك طرقا شتى يمكن أن تتشكل بها هذه التعددية القطبية. وتابع «علينا إصلاح مجلس الأمن ليعكس عالم اليوم ويتمتع بالشرعية والفاعلية لمواجهة تحديات الحاضر».

وتحدث الأمين العام عن الصراعات التي تتوالى في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مضيفا: «ما يسمى باتفاقات وقف إطلاق النار لم يكن أكثر من تقليل لإطلاق النار، بينما يواصل المدنيون دفع الثمن. لقد طفح الكيل».

ودعا إلى وقف القتال وضمان تدفق المساعدات الإنسانية واستعادة حقوق وحريات الملاحة بالكامل وفقا للقانون الدولي.

وقال إنه «في خضم الاضطرابات التي تجتاح المنطقة لا ينبغي أن نغفل الحالة الكارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة».

وأكد أنه بعد مغادرة منصبه ـ حيث تنتهي ولايته آخر العام ـ سيظل، أينما كان ومهما كان عمله «مدافعا عن قناعتي بأن السلام ممكن. وأن كرامة الإنسان حق عالمي. وأن قوة القانون يجب أن تسود على قانون القوة».

من جانبه، قال خليل الرحمن إنه «لا غنى» عن الأمم المتحدة، وأن البديل عن وجودها «أمر لا يمكن تصوره ببساطة».

### وزراء خارجية مجلس «التعاون» يعقدون اجتماعات مع مسؤولين غربيين

# البديوي: تعطيل الملاحة وإغلاق «هرمز» انعكسا على العالم وأمن الممرات المائية في الخليج شأن دولي

وزراء خارجية دول مجلس التعاون وممثلوهم والأمين العام للمجلس خلال اجتماعهم مع وزير الخارجية الفرنسي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (واس)

نيويورك ـ وكالات: عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سلسلة اجتماعات مع عدد من نظرائهم العرب والأجانب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ81 بنيويورك.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، أن الاجتماع الوزاري المشترك الأول بين مجلس التعاون والاتحاد السويسري يؤسس لمرحلة جديدة من الشراكة ويفتح آفاقا أوسع لتطوير العلاقات بين الجانبين.

وذكرت الأمانة العامة للمجلس أن ذلك جاء في كلمة ألقاها البديوي خلال الاجتماع الوزاري المشترك الذي عقد مساء أمس الأول في نيويورك برئاسة وزير خارجية البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري الخليجي عبداللطيف الزياني وصاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان ووزراء دول المجلس مع المستشار الاتحادي ووزير الخارجية السويسري إغنازيو كاسيس.

وقال البديوي إن العلاقات الخليجية السويسرية شهدت تطورا مهما خلال العام الحالي بتوقيع مذكرة تفاهم لإقامة حوار استراتيجي بين الجانبين في يناير الماضي، لافتا إلى إعداد مشروع خطة عمل مشتركة تشمل التعاون بالمجالات السياسية والثقافية والتنموية والإنسانية.

وفي الشأن الإقليمي سلط البديوي الضوء على الهجمات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي تعرضت لها دول مجلس التعاون منذ 28 فبراير الماضي من قبل إيران ووكلائها وما أدت إليه من خسائر بشرية ومادية واستهداف للبنى التحتية الحيوية.

ونبه إلى أن تعطيل الملاحة الدولية وإغلاق مضيق هرمز انعكسا على العالم من خلال ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد، مشددا على أن أمن الممرات المائية في منطقة الخليج شأن دولي وليس إقليميا فحسب.

ودعا إيران إلى الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن رقم (2817) والإيقاف الدائم وغير المشروط للهجمات وضمان عدم تكرارها وعودة حركة الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب إلى مستوياتها قبل 28 فبراير الماضي.

وجدد البديوي التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأعرب عن تطلع دول مجلس التعاون إلى اعتراف سويسرا بدولة فلسطين بما يدعم الجهود الدولية الرامية إلى تجسيد حل الدولتين.

كما عقد الوزراء اجتماعا مع نظيرهم الفرنسي جان نويل بارو. وجرى خلال الاجتماع بحث تطورات الأوضاع الإقليمية وتداعياتها على الأمن والاستقرار في المنطقة، وأوجه التعاون والتنسيق المشترك بين دول المجلس وفرنسا في مواجهة التحديات الراهنة، كما تم استعراض أبرز الموضوعات والقضايا التي تهم الجانبين والمقرر بحثها خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان الأمين العام لمجلس التعاون أكد أن دول المجلس نجحت في بناء قاعدة اقتصادية ومالية واستثمارية قوية وعززت قدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية بما رسخ مكانتها وجهة عالمية للاستثمار والشراكات الاقتصادية طويلة الأمد.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها البديوي مساء أول من أمس في جلسة حوارية بعنوان (اقتصادات دول مجلس التعاون: المرونة والاستثمار والشراكات الإستراتيجية) نظمتها مؤسستا (د.ل.أيه بايبر) و(هايبردج أدفايسوري) بمدينة نيويورك على هامش أعمال الدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال البديوي إن الحجم الإجمالي لاقتصادات دول المجلس يبلغ نحو 2,4 تريليون دولار فيما تتجاوز أصول الصناديق السيادية الخليجية خمسة تريليونات دولار وتبلغ أصول البنوك التجارية نحو 3,9 تريليونات دولار في حين يصل حجم تجارة دول المجلس السلعية مع العالم إلى نحو 1,6 تريليون دولار.

وأوضح أن هذه القدرات تدعم مسيرة التحول الاقتصادي والتنويع من خلال الاستثمار في الصناعة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية والسياحة والخدمات المالية والبنية التحتية.

وأشار إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس بلغ نحو 792,7 مليار دولار في عام 2025، مؤكدا أن رؤية دول المجلس للاستثمار تتجاوز حجم رؤوس الأموال المستقطبة إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز القدرات الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

وأضاف أن نحو 171,4 مليار دولار من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المجلس في عام 2025 جاء من دول المجلس نفسها بما يمثل قرابة 22 في المئة من الإجمالي ويعكس تنامي حركة رؤوس الأموال والأعمال الخليجية البينية.

# السعودية ومصر وباكستان وتركيا تؤكد أهمية ضمان حرية الملاحة الكاملة في المنطقة

صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير خارجية السعودية مع نظرائه وزراء خارجية باكستان محمد إسحاق دار ومصر د.بدر عبدالعاطي وتركيا هاكان فيدان (واس)

عواصم ـ وكالات: أكدت السعودية ومصر وتركيا وباكستان أمس أهمية ضمان حرية الملاحة الكاملة والآمنة، باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي وأمن وسلامة حركة التجارة الدولية.

وقالت وكالة الأنباء السعودية «واس» إن صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير خارجية المملكة شارك في مدينة نيويورك في الاجتماع السادس لوزراء خارجية المجموعة الرباعية الإقليمية، الذي ضم أيضا كلا من نائب رئيس الوزراء وزير خارجية باكستان محمد إسحاق دار، ووزير خارجية مصر د.بدر عبدالعاطي، ووزير خارجية تركيا هاكان فيدان، وذلك على هامش أعمال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثمانين.

وتناول الاجتماع تطورات الأوضاع الإقليمية، وبحث سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين دول المجموعة، بما يسهم في خفض التوترات في المنطقة، والتأكيد على أهمية تكثيف التنسيق والتشاور واستمرار الجهود الدبلوماسية، بما يسهم في الحد من تداعيات أزمات المنطقة والحفاظ على الأمن والاستقرار، بحسب «واس».

وأكدت مصر والسعودية وتركيا وباكستان أهمية ضمان حرية الملاحة الكاملة والآمنة، باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي وأمن وسلامة حركة التجارة الدولية.

وأكد الوزراء خلال اللقاء ضرورة تكثيف الجهود من أجل خفض التصعيد في المنطقة، إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تفاهم مستدام يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين ويجنب المنطقة المزيد من التوتر.

وأعرب الوزراء ـ في بيان ـ عن بالغ القلق إزاء استمرار المعاناة الإنسانية في غزة، ودعوا إسرائيل إلى الوفاء فورا بالتزاماتها بموجب المرحلة الأولى من الخطة الشاملة، بما في ذلك ضمان إيصال المساعدات الإنسانية وإمدادات التعافي المبكر بصورة فورية وآمنة ودون عوائق، وتيسير إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية، كما أكدوا ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار وإنهاء جميع الانتهاكات.

وأكد البيان أن خارطة الطريق تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطة الشاملة، وتوفر إطارا لتنفيذ مرحلتها الثانية، بما في ذلك حصر السلاح بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي الكامل، ونشر قوة الاستقرار الدولية، وتولي اللجنة الوطنية لإدارة غزة مسؤولياتها في جميع أنحاء القطاع ، وبدء عمليات التعافي المبكر وإعادة الإعمار في مختلف أنحاء القطاع، ودعوا جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتهم، كل فيما يخصه، بحسن نية ودون تأخير.

وجدد الوزراء رفضهم القاطع لأي تدابير تستهدف طرد الشعب الفلسطيني أو تهجيره قسرا من وطنه، أو لأي محاولات لتغيير الطابع الجغرافي أو الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة.

وأعربوا، في هذا السياق، عن إدانتهم للإجراءات غير القانونية الرامية إلى ترسيخ السيطرة الإسرائيلية والضم، بما في ذلك تسارع التوسع الاستيطاني، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل الفلسطينية، وعنف المستوطنين وإرهابهم، والتهجير القسري، ودعوا إلى وقف هذه الإجراءات والتراجع عنها فورا، كما أعربوا عن بالغ القلق إزاء التدابير التي تقوض الوضع القائم التاريخي والقانوني للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.